قضايا سياسية

اسم المقال: التأثير السياسي للقبلية في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: م. نور قيس الخزعلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1428
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التأثير السياسي للقبلية في العراق بعد العام 2003

The political influence of tribalism in Iraq after 2003

المدرس : نور قيس الخزعلي(*) teacher:Noor Qais Khazali

الملخص:

ان موضوع الظاهرة القبلية ، هو من الموضوعات المهمة ، التي يتعايش معها العمل السياسي في العراق ، فالقبلية ليست ظاهرة اجتماعية فحسب، انما هي ظاهرة سياسية في الوقت نفسه .تناول البعد السياسي ، للظاهرة ، يشير الى ان القبلية لها : ابعاد سياسية ، تفرض حضورها وتاثيرها ، على الافراد والمجتمع والسياسة والدولة ، ولا يمكن لأي مستوى أن يتجاهل البعد السياسي للظاهرة القبلية .

العراق متعدد ، اثنيا وسياسيا ، والتعدد الاثني المصحوب بالتعدد السياسي يقود الى وجود تركيب في الظاهرة السياسية . الظاهرة القبلية تفرض حضورها ليس في العملية السياسية فحسب ، انما يبدأ تاثيرها من القيود التي تفرضها على السلوك السياسي ، وبضمنه : الترشيح والتصويت والتظاهر وحتى الانتماء لاحزاب سياسية في أحيان .

الكلمات المفتاحية : القبلية ، البعد السياسي ، العراق ، العام 2003

Abstract:

The study of tribalism is a subject of utmost importance. In Iraq ,political life coexists with tribalism. In fact, tribalism in its essence is both a social and political phenomenon. Analyzing the political aspect of tribalism reveals that tribalism entrenches its existence and its effects on individuals, society, and the state, and none of these can overlook the political role of tribalism. Iraq is a pluralistic society, ethnically and politically. Tribalism is thrusting its presence in the political process and political behaviour, including nomination, voting, protesting, and even joining political parties .

key words: Tribalism, the political dimension, Iraq, year 2003

* -المدرس نور قيس الخزعلي ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرينnoorq2@yahoo.com

المقدمة :

يتعامل العراق والعراقيون مع السياسة وفقا لابعاد ومستويات عديدة ، اذ تشغل السياسة حيز واسع من حياة المواطن والمجتمع والحكومة ، نظرا لحجم الاضطراب وضعف الاستقرار الذي مر به البلد منذ عدة عقود، والذي لا يعود الى قلة الموارد وانما الى اخطاء في الادارة الحكومية للشان السياسي في المقام الاول .

ان الانشغال بالسياسة ترافق مع ظاهرة ذات ابعاد تنظيمية واجتماعية اخرى الا وهي الظاهرة القبلية ، فمنذ قرون عديدة والقبلية هي المحرك الاول للتنظيم بين الافراد ، لاسباب مختلفة ، وبالضرورة فانها الاطار الاولي لتنظيم الحياة السياسية للافراد ، وبحكم اتساع حضور الظاهرة القبلية سابقا في المجتمع ، ترتب عليه ان التاثير او الحضور السياسي للظاهرة القبلية ، كان كبيرا ، الا ان ذلك الحضور ، اي الابعاد السياسية اخذ يتراجع نسبيا بعد تاكيد الدولة لحضورها في القرن الماضي، ثم عاد وتعزز حضور القبلية مع تراجع ادوار الدولة نهاية القرن، وبعد العام 2003 برز العمل السياسي القائم على المصالح والبرامج واعتبارات المذهبية والقومية ، وهو ما كان ينافس القبلية في كسب انتماء الافراد .

اليوم ، يوجد تاثير وحضور للابعاد القبلية ، وحضور للابعاد السياسية في تلك الظاهرة ، واسبابه ان هناك فراغات لم تستطع اغلب الاحزاب السياسية ولا العمل السياسي ان يملئها ، فيتم الاستعانة بالقبلية ، بوصفها اكثر قدرة على ادارة التنظيم الاجتماعي ، وانها اكثر قدرة على جمع الافراد من الابعاد الطائفية التي قسمت المجتمع بحدة بعد العام 2003 .

اهداف البحث :

يهدف هذه البحث الى تحقيق عدة اهداف ، وهي :

1) تقديم وصف لواقع القبلية في العراق بعد العام 2003
2) البحث في الابعاد والمنظور السياسي للظاهرة القبلية
3) دراسة تاثير الظاهرة القبلية على السلوك السياسي، ومنه سلوك الترشح والتصويت والانتماء الحزبي والتظاهر وغيره . والمدى الذي يذهب فيه البعض الى استحضار القبلية لاحداث تاثير سياسي مقصود ؟

والحدود التي سيتم التقيد بها في هذه الدراسة ، هي:

1. زمانيا ، دراسة المدة التالية لعام 2003 ، والرجوع الى مراحل اسبق عند الضرورة للاستشهاد بها.

2. مكانيا ، التقيد بواقع القبلية في العراق ، مع الاشارة الى عينات رأي لزعامات قبلية وناشطين مدنيين في العراق ، تم اخذ آراءها فيما يخص موضوعات ترتبط بتلك الظاهرة.

3. موضوعيا ، سيتم التركيز على الابعاد السياسية المصاحبة لتلك الظاهرة ، مع الادراك ان مكانة الظاهرة القبلية في المجتمع العراقي ليست واحدة ، سواء على الصعيد المناطقي او على صعيد مكونات المجتمع ، او على صعيد التوجهات الفكرية لابناء المجتمع ، فحضور وتاثير الظاهرة قد يكون كبيرا او قد يكون محدود الاثر بحسب نوع القضية المطروحة او الشخص نفسه الذي يظهر سلوكا سياسيا او حتى اجتماعيا محددا ، ومن ثم فان اكثر طرفين حضورا في التعامل مع الظاهرة القبلية هم : القبليون (من يستحضر القبلية عند ممارسة السلوك السياسي) ، والمثقفون او المدنيون (من يكون تقديم سقف الانتماء للقبيلة في الموضوعات السياسية منخفضا) ، وسيكون البحث اكثر اهتماما بالشق الاول ، على اعتبار ان المطلوب ليس تقليص اثر الانتماء القبلي في السياسة ، فهو موضوع فردي وحرية شخصية ، انما المطلوب الاشارة الى المدى الذي تكون فيه الابعاد القبلية حاضرة في السلوك السياسي للفرد والمجتمع والقوى السياسية ، بل وحتى الحكومة.

اي ان البحث سيكون وصفية ، ومع الاستعانة بعينات راي لعدد من الزعامات القبلية وناشطين مدنيين ، لاعطاء رؤيتها بشان الظاهرة عموما ، وما يرتبط بها من حضور سياسي ، سواء ما تعلق منه بحضور القبيلة لذاتها كجزء من المكانة والادوار الطبيعية ، او ما تعلق بطلب حضور القبيلة في العمل السياسي ، وهو ما يكون قابلا للملاحظة في اثناء الانتخابات ، والنزاعات ، وغيرها من المظاهر السياسية ذات الابعاد المجتمعية ، الى جانب حضورها ايضا في التوظيف السياسي ، رغم ان الابعاد الحزبية والمذهبية هي الاكثر حضورا في موضوعات التوظيف في الغالب .

مشكلة البحث:

ان الاشكالية التي يدور حولها البحث ترتبط بسؤال مركزي مضمونه :

لماذا تستحضر وتوظف القبيلة والقبلية سياسيا في العراق ؟ ، وكيف يتم ذلك في الحياة الاجتماعية والسياسية ، سواء ما كان منه في حياة المواطنين او المجتمع او العمل الحزبي او في اعمال الحكومة ؟

وتلك الاشكالية تطرح تساؤلات عدة ، سيكون الاجابة عنها محور الدراسة ، وكالاتي:

ما هو واقع القبلية في العراق بعد العام 2003 ؟ ولماذا استمرت تلك الظاهرة رغم مضي عدة عقود من تطور الحياة المدنية وظهور المدن الكبرى في البلد ؟

ما هو المنظور السياسي للظاهرة القبلية ، من وجهة نظر المواطنين والمجتمع والعمل الحزبي والحكومة؟

كيف تؤثر القبلية على السلوك السياسي ، للمواطنين والمجتمع والعمل السياسي والحكومة؟

فرضة البحث : ان الفرضية التي يتم الانطلاق منها هي :

كلما كان المواطنين والمجتمع والعمل الحزبي والحكومة يعطي وزنا للقبلية ، او انه يعاني من عدم نضج وانتظام الحياة السياسية كلما سمح للانتماءات الاولية ومنها القبلية بالظهور وممارسة ادوار وحضور في الحياة السياسية .

اولا– واقع القبلية في العراق بعد العام 2003

تشكل العراق الحديث عام 1921 ، وذلك من عدد من المدن التي كانت تتبع ثلاث ولايات عثمانية ، والارض التي استقر الرأي لدى بريطانيا على اقامة العراق الحديث عليه انما هي ارض تضم عدة تكوينات قومية ومذهبية وقبلية ، وعملت الدولة لاحقا على اعادة صهر ودمج بين التكوينات لتلك الهويات الفرعية في اطار هوية وطنية ، الا ان الازمات السياسية كانت احد الاسباب لان تبقى الهويات الفرعية موجودة ، وتحضى بتقديمها احيانا من قبل البعض [1]، وخاصة في اوقات الازمات والنزاعات ، كونها اكثر استقرارا واستمرارا ، وتتعامل مع افرادها بصورة مباشرة وقريبة ، اي انها ادوات تنظيم اجتماعية قبل اي شيء آخر [2].

واذا اتينا الى القبائل في العراق ، فالواضح انها كانت تمثل نظام عرفي موجود وممتد ، تحكمه قواعد غير مقننة ، وتمثل ضابط للسلوك الاجتماعي ، كون سلطة الدولة لم تكن حاضرة قبل العام 1921 ، والمجتمع يتالف من قبائل ، ويصعب على الافراد تعريف ذاتهم بعيدا عن قبائلهم ، فهي هوية ومظلة حماية جمعية ، والالتزم بقرارات القبيلة كان كفيل بان يوفر قوة ضغط كبيرة على كل الافراد للاستمرار بتعريف انفسهم ضمن النظام القبلي [3]، وهذا الاتجاه ، اي تصوير مكانة القبيلة باتها ظاهرة اجتماعية

1-ابتسام حاتم علوان,دينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، مجلة السياسية والدولية,العدد 35-36, الجامعة المستنصرية، 2017، ص245-246.
وكذلك ينظر: ميسون طه حسين، روافد محمد علي، أزمة الهوية الوطنية في دستور العراق لسنة 2005 (دراسة تحليلية).، مجلة رسالة الحقوق, المجلد 10, العدد 3, جامعة كربلاء، 2018، ص191-193.

2-وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة و بناء الدولة - الأمة: دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014، ص149.
وللتوسع ينظر: عمر فرحان حمد الجبوري ، الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ،2021، ص163.

3- ياسين سعد محمد البكري، مقدمة لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي(بنيتها ، ديناميتها ، دورها السياسي)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 30 ، الجامعة المستنصرية، 2010، ص8-9.
وايضا : صادق الطائي، القبيلةوالسياسةفيالعراقالملكيوالجمهوري،صحيفةالقدسالعربي،لندن،بتاريخ 12 اكتوبر 2020 ، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/A7/ (تاريخ الدخول 12 اذار 2022)

وتنظيم اجتماعي هو ما ينتهي اليه عبد العزيز يونس الجربا ، رئيس جمعية التحرير للتنمية ، فيقول : ان اساس تكوين العراق هو النظام القبلي ، فالشعب ياتي من اصول قبلية ، ورغم تراجع دور القبيلة بعد تاسيس الدولة العراقية الا انها حافظت على وجودها خارج دائرة المدن [1].

والنظام القبلي في العراق يتالف من اصول وفروع :

1. الاصل هو القبائل الرئيسية الجامعة (وهي الجد الرئيس الذي ينتسب اليه افرادها) ، ومنهم على سبيل المثال : طيء ، وربيعة ، والزبيد ، والقيسيين ، وغيرهم .
2. الفروع هي ما تفرع عنها من عشائر مختلفة ، مثل شمر وبني لام والدليم وغيرهم ،..
3. ثم ان كل عشيرة تتفرع الى عدة افخاذ ، ومنهم : اللهيب والجبور وغيرهم .
4. قد تفرع من بعضها ايضا عوائل واسر أخذت تسمياتها وصفاتها ومركزها الاجتماعي ، وقد ذكر معجم العوائل العراقية الذي اصدرته عام 1936 الحكومة العراقية 23 عائلة عراقية ، منها 17 عائلة من بغداد وحدها ، ومنها عائلتين يهوديتين ، لهم مراكزهم التاريخية والاجتماعية في البلد ، ومنها : اسرة آل بابان ، آل النقيب ، عائلة الجليلي ، عائلة العمري ، وعائلة الازري ،.. [2].

وبفعل انتشار المدن ، لم يعد هناك موطن محدد لسكان القبائل ، فهي تشق العراق على كل مساحته ، رغم ان الموطن التاريخي او التمركز العددي ما زال موجودا لدى بعضها ، وهو ما جعل قدرة الافراد على استمرار الالتزام بالظاهرة القبلية يقل قليلا كلما لم يكن هناك مركز تجمع قبلي يضمهم .

الظاهرة القبلية في البلد كانت قوية قبل عام 1921 لانها كانت القوة الرابطة والمنظمة للافراد وللعلاقات الاجتماعية ، في ظرف كانت قوة الدولة العثمانية على الاراضي التي تشكلت منها الدولة العراقية تقع في اطار : علاقات فوقية وضعيفة ، وهو ما كان يعني ترك التنظيم الاجتماعي للظاهرة القبلية ، وبعد تشكيل الدولة العراقية فرغم ان الحكومة اعترفت بقوة العشيرة او القبيلة وقننته، الا ان قوة الدولة كانت تسحب من قوة الانتماءات الاولية ، لانها تعارضها ، لا ينف ذلك ان الظاهرة القبلية كانت موجودة ، بسبب اعتزاز الافراد بانتماءاتهم الاولية ، كجزء من تقاليد وموروث تاريخي، وصولا الى عام 1958 عندما قررت

1-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (عبد العزيز يونس الجربا ، رئيس جمعية التحرير للتنمية)، بتاريخ 21 تشرين الثاني 2021.

2-ثامر عبدالحسنالعامري،موسوعة العشائر العراقية, المجلد 8، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1999 ، ص16.
وايضا : طارق حرب، 17 عائلة بغدادية ذكرها الدليل الرسمي لسنة 1936، صحيفة الزمان اللندنية ، بتاريخ 2 سبتمبر, 2018 ، على الرابط:https://www.azzaman.com/17 / (تاريخ الدخول 9 اذار 2022)

الحكومة العراقية الغاء قانون العشائر الذي يحد منسلطة وتاثير العشيرة ، وهو ما كان يعني تحويل العشيرة الى تنظيم اجتماعي يمكنه ان يدير العلاقات بين افراد العشيرة بصورة غير ملزمة[1].

استمر الحال حتى ازمة وحرب الخليج الثانية عامي 1990- 1991 ، عندما ضعفت قوة الدولة بشكل حاد ، مما اضطر السلطة السياسية الى الاستعانة بقوة القبلية لاعادة فرض حضور السلطة على المجتمع ، وهو ما حقق اهم تقدم لقوة سلطة القبيلة والعشيرة في المجتمع والحياة السياسية منذ العام 1921 [2].

بعد العام 2003 ، وجد المواطن نفسه في ظل مرحلة صعبة ، فالمتبقي من سلطة الدولة الضعيفة لا يكفي لان يؤمن له حياة آمنة ، مما اضطر العديد من الافراد الى التماس الهويات الفرعية لان يوفروا لهم الامن وفرص العمل ، وكان اول الهويات التي برزت هي الهوية الطائفية والقومية لان اغلب الاحزاب السياسية التي عملت في البلد كانت تحمل تلك الهويات ، وتملك ادوات المال والعنف والدعم الخارجي ، الا ان ابرز عيوبها ان الاحزاب الطائفية والقومية رغم ان لها افرادها الا ان نتائجها الجانبية على المجتمع انها فرضت انقسام مع تفكيك المجتمع ، خصوصا مع الاحزاب الطائفية التي تقوم على فكرة الولاءات الحادة [3]. الا ان الانتماءات القبلية سرعان ما اعيد الاعتبار لها بعد العام 2006 عندما جرت صحوة بعض ابناء القبائل ضد تنظيم القاعدة ، كمرحلة اولى [4].

ثم اخذت الظاهرة القبلية تعيد تنظيم نفسها على مستوى اغلب مدى العراق ، حتى في تجمعات المدن الكبرى ، والمحرك الاساسي كان : ان العراقيون هم ابناء قبائل وعشائر ، ويعتزون بهوياتهم الفرعية او الاولية ، والقبائل والعشائر اصبحت موجودة على كامل رقعة العراق الجغرافية ، وابناء القبائل يتباينون في انتماءهم المذهبي وتوجههم السياسي والثقافي ، فمما يجعل القبائل والعشائر اكثر قدرة على التعبير عن التكوين الاجتماعي المستقر والمتعايش من الهويات الاولية الاخرى التي ظهرت بعد العام 2003[5].

لم تعد اغلب الاعراف القبلية والعشائرية السابقة على عام 1921 موجودة اليوم ، ففي السابق كانت القبيلة اداة تنظيم وضبط وموجهة للسلوك الكلي لابناءها ، في ظرف كانت السلطات العثمانية التي تحكم البلد

1-احمد العامري الناصري ، القاموس العشائري العراقي, المجلد 2 ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009 ، ص312.

2-خالد عليوي العرداوي واخرون ، دور العشائر العراقية في حماية التجربة الديمقراطية في العراق... الانتخابات أنموذجا، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، اذار 2018، على الرابط: http://fcdrs.com/seminars/1022 (تاريخ الدخول 1 اذار 2022)

3-عبد المطلب عبد المهدي موسى ، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة ، دار نشر المنهل اللبناني ، بيروت ، 2017 ، ص111.

4-هشام داوود، العشيرة والدولة في بلاد المسلمين، ترجمة رياض الكحال ونبيل الخشن ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2019 ، ص222.

5-محمد عبد حمادي ، النظام الانتخابي .. وبناء العملية الديمقراطية ،العربي للنشر والتوزيع ، بغداد، 2019 ، ص128.

مهتمة بالسلطة الفوقية وتترك للقبيلة تنظيم المجتمع ، وبعد العام 1921 وتاسيس الدولة العراقية الحديثة اخذت السلطة الوطنية في العراق تعمل على تعزيز المواطنة كرابطة انتماء معززة بقوة القانون ، بوصفها رابطة تجمع كل العراقيين بوية مشتركة وهي الهوية الوطنية بغض النظر عن الانتماء القبلي ، وكلما اتسعت المدنية والمدينة كلما تقلص اثر وحضور القبيلة في الحياة الاجتماعية والحياة السياسية ، والامر فيه نسبية كبيرة ، الا انه بعد ضعف سلطة الدولة وتحديدا بعد العام 1991 اخذت الدولة تعزز وتستحضر الرابطة القبلية كاداة تنظيم اجتماعية ولها ابعادها وحضورها السياسي والتنظيمي للافراد ، ثم اتسع مرة اخرى حضورها الاجتماعي والسياسي بعد العام 2003 نتيجة عدم الاستقرار الذي شهده العراق في تلك المرحلة وضعف سلطة الدولة ، الا انه بالتاكيد لا يوجد مقارنة بين مدى حضور القبيلة قبل تاسيس الدولة العراقية عام 1921 وبين واقعها الراهن بعد نحو مائة عام من التاسيس ، فرغم الضعف الذي مرت به الدولة العراقية في العقود الاخيرة الا ان القبيلة والقبلية اليوم هي مظلة عامة ، تعمل على تعزيز روابط التضامن بين ابناءها ، والملتزمون بالطابع القبلي يدركون ان الالتزام بالقيم القبلية يمثل الحد الادنى من التماسك العام ، وهي اداة تعريف وتفاخر اكثر من كونها اداة ضبط عامة في المجتمع، لكنها لا يمكن ان تكون اداة موجهة لكل السلوك السياسي ولكل الافراد ، فالامر به نسبية كبيرة ، تبعا للمناطق ، وتاثير الانتماءات والهويات الاولية الاخرى ، وتوجهات الافراد[1].

ثانيا–المنظور السياسي للظاهرة القبلية

ان البحث في المنظور السياسي لشيء ، انما يعكس اهميته ، لدى مستويات محددة .

والمستويات الموجودة في اطار هذا البحث هي : المواطنين ، المجتمع ، الاحزاب السياسية ، الحكومة ، هذه المستويات تعطي تصور ومكانة وادوار للظاهرة القبلية ، لا يمكن ان تكون القبيلة والعشيرة بعيدة عنها .

على صعيد المواطنين ، لا يوجد اتفاق بين المواطنين على اهمية القبيلة والعشيرة كوحدة تنظيم في الحياة السياسية ، فالامر مختلف ، فالبعض يعطي اهمية للهوية الوطنية ويقدمها على غيرها ، واخرون يقدمون الهويات القومية ، واخرون يقدمون الهويات الطائفية ، واخرون يقدمون هويات سياسية او مدنية ،

1-عبد الواحد مشعل عبد ، بنية القبيلة والتغيرات التي طرأت عليها ، مجلة كلية الاداب ، العدد 101، جامعة بغداد، 2012، ص743-746.

والبعض يقدم هوية التعريف القبلية [1]. وفي كل الاحوال فانه لا يوجد وسيلة تحقق من حجم الانتماء بالهوية القبلية ، وليس الانتساب ، فكل العراقيون منتمين الى القبائل الموجودة الا ان تقديمها كهوية تعريف هو موضوع شخصي ، ولا توجد احصاءات في ذلك، رغم ان الامر فيه احيانا بعض الضبابية ، كون القبلية والعشيرة تستخدم لاغراض سياسية في اثناء النزاعات والانتخابات وتوزيع المناصب ،.. [2].

اما على صعيد المجتمع ، فان زعامات القبائل مهتمون بان يكون لقبائلهم ، ولاشخاصهم ادوار مجتمعية ، سواء اخذت ابعاد اجتماعية او سياسية او قيمية ، ويقف خلفهم ارث تاريخي ممتمد ، وتقاليد وقيم ، هذا جانب ، والجانب الاخر ، ان زعامات القبائل تدرك ان الاوضاع العاملة في البلد يجب وتتطلب تظافر الجهود الجمعية لتحقيق الاستقرار ، والتعويض عن ضعف تطبيق القانون ، اي انها لا تعمل الى الضد من القانون انما تعمل على تعويض غياب حضوره في احيان بسبب ضعف سلطات الدولة وضعف اداءها [3] ، وهذا الاتجاه ايده الدكتور ضرغام الاجودي ، النائب الثاني لمحافظ البصرة ، في تفسيره لاسباب اتساع الظاهرة القبلية في البصرة [4].

ان زعامات القبائل ، والمؤمنين بالقيم القبلية يعطون جزء كبير لمكانة القبيلة ، وتصوير قيمها الايجابية في المجتمع والدولة ، اذ ذهب معد جاسم السمرمد ، امير قبيلة الزبيد للقول : ان الالتزام القبلي يتباين ، والاعراف العشائرية هي جزء من التزام اخلاقي وادبي موجود في كل القبائل ، والقبيلة تاخذ برأي ابناءها ، وهو ما يجعل هناك قبول برأيها على مستوى ابناءها[5].

ورغم وجود بعض الممارسات السلبية مثل النزاعات القبلية وانتشار السلاح ، والعصبيات القبلية التقليدية [6]، الا ان تلك لا تمثل الاجانب صغير جدا من الممارسات ، وبعضها طارئ وبعضها يمثل انواع من التسويات التي اصبحت تركة ثقيلة تضغط على الالتزامات القبلية ، ومنها تحميل نظام تسوية الخصومات

1-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (وسام البياتي، شيخ عموم قبيلة البيات)، بتاريخ8 تشرين الثاني 2021.
2-محمد البغدادي،العراق.. العشائر ملجأ من يريد الأمان بدل الدولة،الخليج أونلاين، بتاريخ 24-04-2019، على الرابط: https://alkhaleejonline.net/A9 (تاريخ الدخول 12 شباط 2022)
وايضا : الانتماء العشائري في العراق وضرورة العودة إلى الجامع الوطني عند الذهاب إلى الاقتراع،5 أكتوبر، 2021 ،على الرابط: https://iraq.shafaqna.com/AR/285160/84/ (تاريخ الدخول 12 كانون الثاني 2022)
3-خضر عباس عطوان ، أحمد عبد الله الناهي، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 ، ص181 .
وكذلك ينظر : علاء ناجي، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، نيسان 2017 ، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/studies/11034 (تاريخ الدخول 9 كانون الثاني 2022)
4-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (الدكتور ضرغام الاجودي)، بتاريخ28 تشرين الثاني 2021.
5-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (معد جاسم السمرمد) امير قبائل الزبي في العراق ، بتاريخ 30 تشرين الثاني 2021.
6-كريم حسين نعمة، الدور السياسي للعشائر العراقية بين التأييد والمعارضة، شباط 2004 ، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/2/4 (تاريخ الدخول 11 شباط 2022)
وكذلك: هامبار علي، العشائر العراقية .. سلاحها وتدخلاتها في القرار السياسي مابين القبول والرفض، تموز 2017 ، على الرابط: https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=160344 (تاريخ الدخول 20 اذار 2022)

والنزاعات اكثر من طاقته ، فاصبح يتعرض لتسويات في موضوعات قانونية ، ويقدم تسويات مخالفة للقانون في احيان ، مثل الفصلية (تزويج البنات كنوع من التسوية بين افراد القبائل والعشائر المتنازعة) [1].

والجانب الاخر للمنظور السياسي للقبلية هو المرتبط بالاحزاب السياسية ، فرغم ان الظاهرة الحزبية بعد العام 2003 حكمت بالتنوع الحزبي الا ان السمة الغالبة هي : احزاب طائفية وقومية فاعلة ، واحزاب مدنية ويسارية قليلة الفاعلية ، وكانت القبلية قليلة التماس مع الانشطة السياسية ، قبل ان ياخذ اتجاهها الى البروز بعدها ، واصبحت الاحزاب السياسية تهتم بالعلاقة مع تلك الظاهرة ، ومثاله انها لم تعد احيانا ترشح الا لمن يتمتع بتاثير او قبول في مجتمعه القبلي ، كما انها حريصة على تاسيس قسم او لجنة معنية بشؤون العشائر في داخل الحزب ، وهي حريصة على ان يكون جزء من خطابها السياسي موجه الى القبلية والعشيرة[2].

وياتي المنظور السياسي الاخر للقبلية ، من الحكومة ، فالحكومة تدرك انها خرجت من رحم اوضاع غير مستقرة ، ففي العام 2003 تم اسقاط الدولة العراقية ، وتم تفكيك اغلب مؤسساتها ، وخاصة السياسية والامنية والاعلامية ، وتم الضغط على المؤسسات القانونية والادارية والخدمية ، من خلال تغيير طريقة الادارة باعتماد المحاصصة والتوافقية ، على اسس طائفية وقومية، مما جعل اغلب البنى والمؤسسات لا تعمل بشكل مناسب وملائم مع احتياجات البلد ، وهو ما ينطبق عليه صفات الدولة الهشة ، ولهذا وجد العراق نفسه في مواقع متندية جدا في مؤشرات دولية عديدة ومنها : الدول الهشة والديمقراطية والفساد [3]، وهو ما جعل الفجوة تتسع بين المواطن والدولة ، خصوصا مع الاخلال الواضح في النظام العام والسلم الاهلي والاستقرار السياسي ، وهو ما جعل المواطن يبحث عن بيئة مناسبة لحفظ امنه وتوفير فرص عمل له .

1-سحر فؤاد مجيد ، الجرائم المستحدثة: دراسة معمقة ومقارنة في عدة جرائم، المركز العربيللدراسات والبحوث العلمية، القاهرة ، 2019 ، ص78.

2-شذى العاملي ، العشيرة تحكم الدولة في العراق وتهدد كياناتها والعاملين فيها، سبتمبر 2021 ، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/258776/A7 (تاريخ الدخول 1 شباط 2022)
وكذلك: "زواج المصلحة" بين العشائر والاحزاب هل ينتهي بـ"الطلاق"؟،مؤسسة شفق للثقافة والاعلام ، بتاريخ 2021-09-30، على الرابط: https://shafaq.com/ar/82 (تاريخ الدخول 12 كنون الثاني 2022)

3-المؤشرات الدولية ، العراق بعيون دولية ، برنامج سياسات العراق، بتاريخ تشرين الثاني 2021، على الرابط: http://psdiraq.org/ar/international_indicators_ar/ (تاريخ الدخول 12 كانون الاول 2021)
وكذلك : حامد عبد الحسين الجبوري، العراق بعيون عالمية عام 2020، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام،بتاريخ اب 2021 ، على الرابط: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/27974 (تاريخ الدخول 12 شباط 2022)

اتجه عدد من المواطنين الى الهويات الطائفية او القومية ، الا ان قسم منهم اتجه الى الهويات القبلية ، وكلما طال ضعف الدولة ، فان المواطن يشعر انه اصبح غير مخير في اللجوء الى الهويات الفرعية ومنها اللجوء الى القبلية [1]، وفي كل الحالات ، اشر للحكومة والمؤسسات الحكومية انه لا يمكن التغاضي او تجاهل اهمية تلك الهويات في التعامل مع المجتمع ، فوظائف الحكومة في التمثيل والتعامل مع النزاعات والتمويل وتعزيز الرفاهية والنظام العام ، وتاكيد الهوية والمصلحة الوطنية الجامعة ، والمحافظة على الديمقراطية بوصفها نظام حكم في البلد من خلال المحافظة على النظام الدستوري عبر صيانة المؤسسات الدستورية ،.. وبحكم الضعف في اداء الحكومة والاجهزة الحكومية ، اتجهت الحكومة الى دعم المؤسسات الساندة او الوسيطة التي تتعامل مع الظاهرة القبلية ، ومنها مثلا : لجنة المصالحةوالعشائر في مجلس النواب ، ولجنة شؤون العشائر في مكتب رئيس الوزراء ، ومديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية الاتحادية ، الى جانب مكاتب او لجان شؤون العشائر في كل مجلس من مجالس المحافظات ، ودائرة شؤون العشائر والفعاليات الشعبية في جهاز الامن الوطني، كما طرحت مسودة قانون (قانون المجلس الوطني للقبائل او قانون مجلس قبائل وعشائر العراق) ، في نهاية عام 2016 ، وكان المدخل لصياغته ، حسب كلام عضو لجنة العشائر النيابية محمد الصيهود، عضو الدورة البرلمانية في حينه هو : " ان مشروع قانون المجلس الوطني للقبائل والعشائر العراقية يعد من القوانين المهمة التي نستطيع من خلالها فلترة وتشذيب الاعراف العشائرية بما ينسجم مع الاوضاع الحالية، ان الاعراف العشائرية موجودة بالاصل بالعراق وتعرف باسم السنانين العشائرية، والمجلس الوطني للقبائل والعشائر العراقية سيكون البيت المناسب للاتفاق على تلك الاعراف وتوحيدها بشكل مناسب، .. " [2]

ان تلك البنى والمؤسسات وما يرافقها من وجود توظيف للموارد فيها ، ووجودها في مؤسسات سياسية وامنية ، والاتجاه الى تشريع قانون بهذا الشان يعكس الاهمية التي تعطيها الحكومة للظاهرة القبلية ، وانها جزء من منظومة المجتمع على عدة صعد: انها اداة تنظيم للعلاقات الاجتماعية للراغبين بان تكون علاقاتهم بهذه الصفة ، كما ان الدولة دعمت الاتجاه الى التسوية القبلية عند الضرورة لنزاعات وخصومات الافراد بدلا من تركها للقضاء ، كما انها اداة مساندة لجهد الحكومة في ضبط الامن

1-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (محمد ابراهيم الجبوري، رئيس منظمة الحق لثقافة حقوق الانسان / كركوك)، بتاريخ17 تشرين الثاني 2021.

2-تقرير : نائب يتهم كتلاً ساسية بـ"وضع العراقيل" أمام تشريع قانون المجلس الوطني للعشائر، بتاريخ 2017-02-04، على الرابط: https://www.alsumaria.tv/news/194129/ (تاريخ الدخول 2 شباط 2022)

للتوسع ينظر: تقرير : لجنتي المصالحة والعشائر والتعايش السلمي تستضيف عدد من المدراء العامين ومجموعة من شيوخ عشائر العراق، بتاريخ2021/04/28، على الرابط: https://ar.parliament.iq/2021/04/28 (تاريخ الدخول 19 اذار 2022)

والاستقرار ، وان الاسلحة التي تحوز عليها بعض القبائل انما يتسبب بين حين واخر خلال النزاعات القبلية بظهور الدولة بمظهر الضعف ، وعليه تتجه الحكومة الى اجراء حوارات مع الزعامات القبلية للتقليل من اثر تلك الظاهرة [1].

ان لجوء الحكومة الى التعامل مع الظاهرة القبلية انما يأت من كونها ظاهرة قائمة لا يمكن تجاوزها، ووفقا لوجهة نظر عبدالخالق محمد الميالي، قائممقام المشخاب ، انه على الرغم من كون القبلية ركن مهم في الحياة الاجتماعية الا انها تغولت في بعض المناطق واصبح لها حضور في الحياة السياسية ، وان لجوء الزعامات القبلية الى تزكية بعض ابناء القبيلة والعشيرة اثناء ترشحه لمنصب او في انتخابات انما يمثل رغبة في الحضور السياسي او رغبة بالتعبير عن المكانة التي يتوجب ان تاخذها القبيلة في العمل السياسي ، ولا يعني بذلك ان التقاطعات بين عمل الحكومة والقبائل تصنف بانها تمثل حالة صراع انما هي تعبر عن كونها علاقات قائمة على الحوار ، وتظهر القبيلة والعشيرة كلما وجد ضعف في حضور القانون[2].

ما تقدم يوضح ان هناك منظور ايجابي للظاهرة القبلية بين الافراد وداخل المجتمع والاحزاب السياسية ، وفي رؤية الحكومة لاهمية وجود تلك الظاهرة .

ثالثا–تاثير القبلية على السلوك السياسي

ان دراسة مدى حضور الظاهرة القبلية في السياسة عامة ، وبضمنه في السلوك السياسي يستدعي النظر في مقدار التاثير واتجاهه ، فالقبلية ظاهرة اجتماعية منفصلة عن السياسة ، الا انها تؤثر فيها ، بحكم كون الظاهرة تتعامل مع المجتمع ، وكون السياسة تتعامل مع المجتمع ، فنقطة الالتقاء هي المجتمع .

ان اكثر المجالات التي تؤثر بها الظاهرة القبلية هي السلوك السياسي للمواطنين ، ورغم ان التاثير متباين بين منطقة واخرى وبين قبيلة واخرى ، الا ان نقطة الالتقاء هي توجه التيارات السياسية او الحكومة لاحداث تاثير في المواطنين وكسبهم ، او توجيههم ، وطالما ان القبلية هي ظاهرة لها افرادها ، فان التاثير ينصب على التعامل مع الوتر القبلي .

1-علي مراد العبادي ، النزاعات العشائرية في العراق وتأثيراتها المستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء، بتاريخ نيسان 2019، على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/04/15/A7/ (تاريخ الدخول 8 اذار 2022)
وكذلك : عدنان ابو زيد، النزاعات العشائريّة المسلّحة في العراق تهدّد السلم الأهليّ، بتاريخ يناير , 2016، على الرابط: https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2016/01/iraq-tribes-armed-conflict.html (تاريخ الدخول 15 اذار 2022)
2-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (عبدالخالق محمد الميالي، قائممقام المشخاب)، بتاريخ10 تشرين الثاني 2021.

من بين الموضوعات التي تتحرك عليها السياسة والقبيلة هي : السلوك السياسي، والمعروف ان السلوك السياسي هو انماط السلوك الذي يظهر اما بصورة فردية او جمعية ، ويتعلق غالبا باحد الصور الاتية : الانتماء الحزبي، و التظاهرات وغيرها من المظاهر المرتبطة بها، والتعبير عن الراي، والترشح والتصويت في الانتخابات، و العنف السياسي ، وتتبع مقدار وحجم التاثير السياسي للظاهرة القبلية في هذه الموضوعات يلاحظ الاتي :

1-الانتماء الحزبي

ان الانتماء الى احزاب انما هو تعبير عن قناعات فردية ، ان الظاهرة الحزبية هي وجود توجهات وتيارات يتم تشكيلها على شكل تنظيمات حزبية ، كل منها يعتقد او يعمل في ضوء برنامج او اتجاه سياسي ، وفي العراق تم السماح بكل التوجهات السياسية الا ما كان منها ممجدا لتوجهات حزب البعث المنحل ، ثم اتى قانون الاحزاب رقم 36 لسنة 2015 الذي عمل على تنظيم العمل الحزبي الا انه بقي غير متماسك خاصة على صعيد عدم السماح بالعمل للاحزاب التي لها اذرع مسلحة او للاحزاب التي تتبنى العنف في ادارة العمل السياسي [1]، ما يهم هنا العراق به تنوع حزبي كبير ، بعضها براغماتية مصلحية واخرى تعبوية ، وبعضها مدنية واخرى عقائدية واخرى قومية واخرى عائلية ، ان الانتماء الى الاحزاب هو انتماء غير مشروط الا بما يقرره الحزب نفسه ، لكن يمكن للقبيلة ان (تمنع) ادبيا انتماء الى تيار سياسي ، او تمنع ان يكون هناك نشاط سياسي او حزبي بين ابناءها ، لكن مثل هذا الامر هو اقرب الى الدعوة غير الملزمة ، والحديث فيه افتراضي.

والجانب الاخر هو تاسيس القبيلة لحزب سياسي ، ورغم انه لم يظهر مثل هكذا توجه ، الا ان الامر ممكن نظريا لان قواعد تاسيس الاحزاب ونشاطها لا يعارض ذلك ، وعموما ، هنا ذهب معد جاسم السمرمد ، امير قبيلة الزبيد للقول : انه على ارغم من ان المشاركة في الحياة السياسية مهمة الا ان المشاركة يجب ان لا تكون باسم القبيلة، وتاثير القبيلة بالعمل السياسي تشريعي كان او تنفيذي يتم من خلال الاعضاء في تلك المؤسسات ممن ينتمي للقبيلة، الى جانب الحوار مع تلك المؤسسات ان اقتضي الامر [2].

1-محمد عبد جري، الانقسامات الحزبية في ظل قانون الاحزاب العراقية رقم 36 لسنة2015 -الاسباب والاثار-، مجلة أهل البيت, المجلد 1, العدد 25, جامعة اهل البيت، 2019، ص316.
وكذلك : معالي حميد الشمري، السياسة الجنائية التشريعية في قوانين الاحزاب السياسية دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، المجلد 2, العدد 39, جامعة واسط, 2020، ص478.
2-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (معد جاسم السمرمد) امير قبائل الزبي في العراق ، بتاريخ 30 تشرين الثاني 2021.

2-التظاهرات وغيرها من المظاهر المرتبطة بها

التظاهرات تعبير عن نوع من التوجهات المرتبطة بالمشاركة السياسية ، اي ان مجموعة افراد يشعرون ان هناك اتجاها عاما يجمعهم ويدعوهم الى تبني خط معارضة عمل او قرار او توجه سياسي ، فيتجهون الى معارضته بصيغة تظاهرات .

العراق شهد تظاهرات عدة بعد العام 2003 ، وهو تعبير صحي عن حرية التعبير عن الراي ، ومنها على سبيل المثال التظاهرات التي اخذت تتسع بعد العام 2018 على السلبيات العامة المرتبطة بالخدمات واخطاء ادارة الدولة [1].

ان تلك التظاهرات اخذت تشارك بها القبائل والعشائر العراقية ، بصيغ مختلفة ومنها تقديم الدعم للتظاهرات ، او انها تحمي ابناءها الذين تعرضوا الى انتهاكات في تلك التظاهرات [2].

3-التعبير عن الراي

ان من اكثر موضوعات المشاركة السياسية اهمية هي التعبير عن الراي ، وفي الديمقراطية فان الفرد لا يلزم المجموع ، وان السلطة المعنوية الجمعية لا تفرض رايها على الافراد ، وعليه فان الراي تعبير فردي ، الا انه في نظام القبيلة التي يكون التزامها اجتماعيا وعرفيا ، فان القبيلة تفرض رايها على الملتزمين به ، وهو بكل الاحوال راي يقوم على تقديم مصالح المجموع ، ويعبر عن هوية وخصوصية العشيرة العراقية ، والتي هي بالاساس سلطة جمعية معنوية غير قسرية .

4-الترشح والتصويت في الانتخابات

حاولت الأحزاب التأثير في العملية السياسية التي نشأت بعد عام 2003 بالاعتماد على وسائل عدة ومنها : القبائل ، واهم الادوات او المداخل التي ترتبط بهذا الموضوع هو قدرة القبائل على احداث تغيير سياسي ، من وجهة نظر الدكتور مثنى فائق العبيدي، في المجالات الاتية[1]:

1-رغد علي حسن، احمد يحيى هادي، عدي فالح حسين، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، مجلة اكليل للدراسات الانسانية, المجلد 2, العدد 7,الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، 2021، ص493.

وايضا : واثق السعدون ، مواقف العشائر من الاحتجاجات الأخيرة في العراق، مركز دراسات الشرق الاوسطاور- سام ، اسطنبول، شباط 2020 ، على الرابط: https://www.orsam.org.tr/ar/-iraktaki-son-protesto-gosterileri/ (تاريخ الدخول 14 اذار 2022)

2-هلال عبد السادة حيدر، العشيرة والتظاهرات الشبابية في العراق Clan and youth demonstrations in Iraq (بحث أنثروبولوجي في ساحة التحرير بغداد)، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية, المجلد 21, العدد 2-2, جامعة القادسية ، 2021، ص91.

وايضا : فيليب سميث، إيران تخسر القبائل العراقية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ، ديسمبر 2019 ، على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ayran-tkhsr-alqbayl-alraqyt (تاريخ الدخول 2 اذار 2022)

أ. حشد أصوات الناخبين: اذ تقوم القبائل بحشد أصوات المؤيدين من أبنائها ، لصالح مرشح أو قوى سياسية معينة، ويعتبر التصويت هنا شبه مضمون بقدر حجم التاثير القبلي الموجود، ولهذا اهتمت الاحزاب والمرشحين بانشاء مقرات او لجان تتعامل مع القبائل، دائمة او مؤقتة، وتستخدم : العلاقات مع القبائل او الانتماء القبلي، ويزداد التاثير كلما كان حجم القبيلة كبيرا في منطقة ما ، لانه يعني اصوات مضمونة اكثر، وغالبا ما يسعى المرشح او الحزب الى كسب ود زعيم القبيلة او العشيرة ، ويظهر نوع من الاهتمام بالانتماء للقبيلة او دعمه لها .

ب. تشكيل القوائم الانتخابية: قد تتجه بعض الزعامات القبلية الى تشكيل احزاب او قوائم انتخابية ، ان رأت انها يمكن ان تفوز بمقاعد في دوائر انتخابية معينة ، استنادا الى ثقلها السياسي ، ومن ثم فانها تتحول من مجرد ظاهرة سياسية مؤثرة الى كونها جزء من المشهد السياسي ، بل قد تكون اغلبية قائمة معينة هي جزء من انتماء قبلي محدد ، وهو ما جرى في حالات مثل انشاء : تجمع الفرات الأوسط، والذي يضم بعضا من عشائر الفرات الأوسط (وليس تجمعا لقبيلة محددة)، وكتلة مجلس شيوخ عشائر الجنوب، وتضم ايضا بعضا من ابناء العشائر ، وذلك في العام 2014. وطريقة اختيار القبيلة لمرشحيها تتباين من حالة الى اخرى ، ففي الغالب يتم ترشيح الراغب بتمثيل قبيلته ، سواء بنظام اقتراع يحضره الوجهاء او بنظام التزكية ضمن مجلس القبيلة .

ج. فض النزاعات بين المرشحين من ابناء قبيلة واحدة او بين المرشيحن وابناء القبيلة: اذ تتدخل في حالات لتسوية النزاعات ، كما تظهر نوع من الدعم لممثلهم القبلي سواء كان ممثلا عن القبيلة او لانه ينتمي الى القبيلة ، خاصة وان العملية الانتخابية ما زالت ناشئة وتظهر فيها بعض حالات النزاعات ومنها التعرض للمرشحين او لحملاتهم الانتخابية .

د. توظيف التواصل الاجتماعي: ان بعضا من القبائل قامت بانشاء مواقع تعريف لها على وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالقبلية ولدعم مرشحين معينين، والترويج له وتدافع عنه وتسانده.

5-العنف السياسي

يمثل العنف السياسي احد اكثر طرق التعبير عن السلوك السياسي الرافض لشيء ما ، مثلا رافض للعمل السياسي او رافض لوجود حزب او تكوين معين ، او انه رافض لنتائج معينة ، وطرق التعبير عن العنف تمتد من حركة الاحتجاج الى تكميم الافواه وتنتهي الى التصفيات الفردية او الجمعية ، وكل الانظمة

1-مثنى العبيدي ، ملامح تصاعد دور القبيلة في الانتخابات التشريعية العراقية، ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي، ابريل 2018 ، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3868/ (تاريخ الدخول 17 اذار 2022)

السياسية تقيد اللجوء الى العنف السياسي لانه يخالف مبدأ التعبير السلمي عن الراي ، وحرية التعبير عن الراي ، وحماية الحق العام ، وتخالف حماية الحق بالحياة والحرية وعدم التعرض له الا لمصلحة تقررها الدولة .

ان علاقة القبلية بالعنف السياسي هي علاقات طارئة ومحدودة ، وظهرت تجليات بعضها في تورط بعض ابناء القبائل بصورة فردية في اعمال التصفيات وعمليات العنف التي ظهرت ، كون نسبة ليست قليلة من الذين قاموا بها هم عراقيون ، هذا اولا ، وثانيا لا يمكن تجاهل النزاعات القبلية التي يتم فيها استخدام انواع متعددة من الاسلحة المتوسطة ، وتتسبب بظهور الدولة ومؤسساتها بمظهر الضعف [1]،والجانب الاخر هو المرتبط بما يعرف بـ (الدكة العشائرية) اي التعامل مع موضوعات النزاعات القبلية بصيغة استخدام القوة الجمعية للقبيلة واستخدام القوة واعتماد طريقة تسوية غير سلمية وغير رضائية للنزاعات ، وتتم عبر اسلوب التهجير ، والاستيلاء على المال الخاص ،.. وهو ما اضطرت الحكومة العراقية الى اعتباره واقع تحت عنوان (ارهاب) لمنع اللجوء اليه [2].

ويعلق الشيخ انور احمد عجيل الياور ، شيخ عموم قبائل شمر في العراق بالحديث عن تلك المداخل لقدرة العشيرة في التاثير على العمل السياسي بالقول : ان مقدار تاثير القبيلة المباشر بالمشاركة السياسية محدود ويستعاض عنه بوجود ابناء للقبيلة داخل العمل السياسي التنفيذي والتشريعي ، في حين انه ليس للقبيلة تاثير اليوم على توجهات الافراد للانتماء الى الاحزاب ، وتاثيرها محدود ومتباين نسبيا هو في مجالي : التصويت واحتواء العنف المناطقي [3]. ويؤديه في اغلب الرأي عدنان الدنبوس، شيخ عموم قبيلة كنان ، الا انه يختلف معه في ان القبيلة اليوم لها تاثير قوي في احتواء العنف ، فلولا دور القبيلة لاصبح العراق يعاني من فوضى اكبر [4].

الا ان الشيخ وسام البياتي ، شيخ عموم قبيلة البيات ، ذهببالراي للقول : ان حضور القبيلة في المشاركة السياسية قوي جدا رغم ان القبيلة لا تسحب بجريرة انتماء ابناءها الى الحياة السياسية ، واظهرت انتخابات العام 2021 ان القبيلة لم تكن بعيدة عن المشاركة الانتخابية ، كما ان القبيلة اصبحت طرفا حاضرا في تسوية العديد من النزاعات التي تحدث مناطقيا [5].

1-تقرير : "تمتلك أسلحة ثقيلة".. "تحدي" النزاعات العشائرية في البصرة، بتاريخ حزيران 2021 ، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2021/06/05 (تاريخ الدخول 10 شباط 2022)

2-مجلس القضاء الاعلى ، القضاء يكتب فصل النهاية لـ"الدكة العشائرية" باعتبارها "إرهاباً"، المجلس، بتاريخ تشرين الثاني 2018 ، على الرابط: https://www.hjc.iq/view.4867/ (تاريخ الدخول 9 شباط 2022)

3-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (الشيخ انور احمد عجيل الياور)، بتاريخ25 تشرين الثاني 2021.

4-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (عدنان الدنبوس، شيخ عموم قبيلة كنانة)، بتاريخ5 تشرين الثاني 2021.

5-مقابلة شخصية من قبل الباحثة مع (وسام البياتي، شيخ عموم قبيلة البيات)، بتاريخ8 تشرين الثاني 2021.

ان تلك المظاهر انما تعبر عن انواع من قدرات العشائر والظاهرة القبلية على اقتحام جانب السياسة ، ولا يمكن تجاهل بالطبع ان هناك مجالات اخرى تتدخل بها القبلية، وهي من وجهة نظرنا:

1. التعيينات السياسية ، فهي لا يمكن ان تتجاهل العوامل المناطقية والقبلية ، وتكاد لا تخلوا اي مؤسسة حكومية من وجود الظاهرة القبلية او المناطقية او المذهبية في تعيين كبار المناصب فيها .
2. الهوية القبلية التي يعمد الكثير الى التعريف بها باعتبارها تعبر عن خصوية لحاملها .
3. ولا يمكن بكل الاحوال تجاهل اللجان والدوائر العشائرية التي اسست في السلطة الشتريعية او التنفيذية ، ولا لجان العشائر في الاحزاب السياسية ، وهي كلها تعبر عن الرغبة باستخدام العشائر سياسيا وامنيا واجتماعيا ، او رغبة ان تكون تلك المؤسسات قريبة من مركز ثقل اجتماعي .

الخاتمة :

اوضحنا في هذا البحث ان القبلية ظاهرة لها جذور في المجتمع العراقي ، وذلك لان التنظيم السياسي او الكيان السياسي العراقي حديث النشأة ، ظهر بعد الحرب العالمية الاولى ، وعلى اثره اخذت الظاهرة القبلية تنسحب تدريجيا من الاطار السياسي لمصلحة مؤسسات الدولة ، وهو امر استغرق عدة عقود ، الا انه في اعقاب ضعف مؤسسات الدولة عام 1990 ، اخذت الدولة تعمل على اعادة تقوية الظاهرة القبلية لتكون مساندة للمؤسسات الحكومية في ضبط الفراغات التي نشات عن تقلص ادوار الدولة ، وبعد العام 2003 ، وتلاشي سلطات الدولة ، صعدت الهويات الفرعية او الاولية لتكون المنظم لحياة المواطنين والمجتمع والعمل السياسي ، فظهر من بينها القبلية ، الى جانب الطائفية والقومية ، فكانت ادوات ضبط مهمة في تنظيم الحياة المجتمعية والسياسية في آن واحد ، رغم انها مؤسسات ضبط للافراد المنتمين لها وليس لكل المجتمع او لكل العمل السياسي .

ان حضور القبلية في الحياة السياسية ترتب عليه ان الافراد المؤمنين بالقبلية جعلوا سلوكهم السياسي محدد بما تمليه عليهم القناعات القبلية ، واهم الموضوعات التي ارتبطت به هي : الترشح والتصويت والانتماء الحزبي وحتى التظاهرات ،...

لا يوجد مقياس يمكنه ان يؤشر حجم الظاهرة القبلية وحجم حضورها في السياسة ، فالامر فيه نسبية مرتفعة ، الا انه يصعب تجاوزه ، وخاصة اوقات النزاعات والازمات ، وتماس الانشطة السياسية مع الوقائع المجتمعية ، ومنها الانتخابات ، فيتم تلمس الرضا والدعم القبلي .

لقد اوضحنا في هذه الدراسة ، ان واقع القبلية في العراق يوضح انها استطاعت ان تحافظ على نفسها كظاهرة ، رغم مرور مدة طويلة على انشاء بنى ومؤسسات الدولة .

وتبقى النقطة المهمة هي ان الجزء الاكبر من الابعاد السياسية لهذه الظاهرة تقترب بوجود منظور من قبل : المواطنين والمجتمع والعمل السياسي والحكومة ، ان القبلية راسخة في المجتمع ، ويمكن ان تحقق تاثير في الحياة السياسية . ويتحقق ذلك المنظور من خلال ابع الروابط بين السلوك السياسي والظاهرة القبلية ، اذ ان هناك بعضا من الربط بين السلوك السياسيللمواطنين والمجتمع والعمل السياسي والحكومة ، وبين القبلية ، ومنها ما يجري في اثناء مرحلة الانتخابات، وغيرها .

والاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة هي :

ان الظاهرة القبلية هي ظاهرة موجودة في حياة المجتمع العراقي ، خفتت ولكنها لم تنته ، بوصف القبيلة واحدة من ادوات الضبط والتنظيم المجتمعي ، ما زال نسبة غير قليلة يستحضرون روابطها وعلاقاتهم ضمنها .

ان الظاهرة القبلية وجدت لنفسها مساحة نمو اكبر في اعقاب احداث مفلصية في الدولة العراقية وهي : احداث عام 1990 عندما تراجعت الدولة وقوتها ، وصعدت القبلية كظاهرة ربط مجتمعي تملئ الفراغ الحاصل ، ثم حدث في عام 2003 ان نمت القبلية لتكون اداة تعريف وضبط لحياة الافراد المؤمنين بها كهوية ، في محيط تنافست على الافراد عدة هويات اولية : الطائفية والقومية والقبلية ، وما يميز القبلية انها اداة تجمع افراد متباينين بالانتماء المذهبي ، وهو موضوع مهم لدى العديد من الافراد ، في مواجهة الاحزاب التي تقوم على هويات اولية اخرى .

ان اقتران الظاهرة القبلية بالسياسة انما يرجع في المقام الاول الى كون القبلية هي هوية لدى الافراد المؤمنين بها ، وطالما ان القبيلة والقبلية هي ظاهرة تمتد على اغلب اراضي الدولة ، فان مستوى حضورها في اي نشاط سياسي سيكون كبير ومؤثر .

يعطي بعض المواطنين والاحزاب السياسية وحتى الحكومة للظاهرة القبلية ابعاد وتصورات سياسية ، ولا يمكنهم ان يتصورا وجود اعمال سياسية تتجاهل تلك الظاهرة ، وهو مووضع مهم ، لانه يغذي الظاهرة القبلية بعوامل دفع لاستمرارها .

ان علاقة القبلية بسلطة الدولة هي علاقة عكسية ، فكلما ضعفت سلطة الدولة كلما نمت قوة القبيلة ، وبالعكس ، والعراق بلد عانى الضعف بعد العام 2003 ، وهو احد اسباب نمو الظاهرة ، ولا يعني ذلك ان هذه الظاهرة تعمل بالضد من الدولة ، انما هي تستمد قوتها من ضعف وغياب الدولة.

وفي الختام ، نوصي بالاتي :

1. من الواجب ان يتم تنظيم عمل القبلية ليكون داعم بشكل اكبر لاستقرار الحكومة ، فالقبلية بكل الاحوال تمثل هوية اولية لها اهتمام بتنظيم موضوعين : تنظيم افرادها ، وتعزيز عدم الخروج على الدولة والحكومة في نطاق مناطقها ، الا ان المطلوب هو تحويل القبلية الى سلطة ضبط اكبر ، تعزز من سلطة القانون ، خاصة في وجه النزاعات واستخدام السلاح الذي يظهر بين حين وآخر في بعض مدن البلد .
2. ان لجوء المرشحين في الانتخابات وبعض الانشطة الحزبية الى القبلية لتوفير مظلة دعم انما يحتاج الى تنظيم اكبر من الدولة ، فالقبيلة مؤسسة اجتماعية ، ويجب ان تشرع نصوص قانونية لابعاد القبلية عن المشاركة لحزب او مرشح ، لانه سيعمل على زج القبيلة بالعمل السياسي ، ويعطي للعمل السياسي سمة الهويات الفرعية والاولية ، في حين يتوجب الامر ان يكون العمل السياسي ممثلا لكل المواطنين ولكل البلد .